مصر وتحديات ما بعد الثلاثين من يونيو

بشير عبد الفتاح
رئيس تحرير مجلة الديمقراطية

مقدمة:

سواء اختلفنا أم اتفقنا حول توصيف ما شهدته مصر منذ الثلاثين من يونيو مرورًا بالثالث من يوليو وحتى كتابة هذه السطور، تطل عدة معطيات أو ظواهر بارزة برأسها، لعل أبرزها:

تغول الشارع، فلقد أثبتت الموجة الثورية الثانية في الثلاثين من يونيو بما لا يدع مجالًا للشك أن دور الشارع والجماهير في السياسة المصرية قد تفاقم إلى حد لافت،حتى صار الشارع أقوى من الأحزاب والمؤسسات، بل والسلطة الحاكمة نفسها، كيف لا؟ وقد انصاع الجيش لمطالبه وتطلعاته وانحاز إليه ووضع نهاية لحكم الرئيس مرسي وجماعة الإخوان المسلمين .

ويذهب محللون ومراقبون كثيرون إلى الزعم بأن جماعة الإخوان المسلمين كانت أول من أعاد السياسة إلى الشارع، بعد أن كانت قد استقرت في صناديق الاقتراع والمؤسسات، عندما تحرك أنصار الإخوان لحصار المحكمة الدستورية العليا في يناير الماضي وهتفوا بحلها، هذا علاوة على حصار مدينة الإنتاج الإعلامي،الأمر الذي أخرج السياسة من ملعب الانتخابات والشرعية لينزلق بها إلى منطقة القوة والشارع، حتى انتهى الأمر إلى أن سقط الرئيس مرسي بنفس الطريقة، حيث القوة والشارع المتغول، الذي بات صاحب القول الفصل.

وتنطوي موجة الثلاثين من يونيو الثورية على خطر بقاء السياسة في الشارع، بحيث تصبح الحشود والجماهير الغاضبة المتدفقة بالحماس هي الأداة السياسية للتغيير والفعل، والميادين هي ساحة الممارسة السياسية. ولا يخلو هذا الأمر من خطورة بالغة على العملية الديمقراطية الوليدة في بلادنا، فالشارع مكان خطر في السياسة، تحركه قوى غير ظاهرة، تتحكم فيه عوامل لا يمكن التنبؤ بها، وبسرعة تحولها. يتحدث باسمه البعض دون تفويض ومن دون خبرة كافية، وفي غياب رؤية متكاملة لمستقبل البلاد تراعي كافة الاعتبارات والمتطلبات اللازمة لأي عمل سياسي ناجح وبناء على كافة الصعد.

رؤية تركية
2013 - 6
12 - 7

بشير عبد الفتاح

من مخاطر تصاعد دور الشارع في مصر أنه يزيد من إضعاف مؤسسات الدولة ودستورها، وينال من دولة القانون كما يلتهم دور الوسائط السياسية كالأحزاب ومنظمات المجتمع المدني من جهة، ويهدد الاستقرار بسبب افتقاد الجماهير للرؤية المتكاملة بعيدة النظر من جهة أخرى. فالشارع ربما يبرع في الحشد والثورة إلى حد التغول وإسقاط المؤسسات والمسؤولين، غير أنه غالبًا ما يفتقد القدرة على ابتكار حلول أو تقديم بديل مناسب.

ويبدو أن جماعة الإخوان المسلمين لم تسلم هي الأخرى من تغول الشارع وتصاعد دور الجماهير، حيث أفضى إخفاق الجماعة في الاستفادة من فرصة الوصول للحكم بسبب الجمود الفكري والتنظيمي وعدم الاستفادة من النصائح، إلى بروز حركات متمردة وإصلاحية في داخلها،إذ أعلن نحو 500 من شباب الجماعة، وصفوا أنفسهم بـ«الإصلاحيين»، تمردهم على قيادات الجماعة، ودشنوا حركة جديدة بعنوان «إخوان بلا عنف»، ترمي إلى سحب الثقة من أعضاء مكتب الإرشاد، وعلى رأسهم المرشد العام الحالي الدكتور محمد بديع، وإجراء انتخابات لاختيار أعضاء جدد للمكتب، على غرار حركة «تمرد» الشبابية التي لعبت دورًا مهمًّا في الإطاحة بالرئيس المصري. وعلى صعيد «إصلاحيي الجماعة»، أوضحت الحركة الإخوانية الوليدة في بيان لها أن «شباب الإخوان وقفوا على حافة الهاوية، نتيجة ممارسات المرشد العام ومكتب

زيد من إضعاف مؤسسات الدولة ودستورها، وينال من دولة القانون كما يلتهم دور الوسائط السياسية كالأحزاب ومنظمات المجتمع المدني من جهة، ويهدد الاستقرار بسبب افتقاد الجماهير للرؤية المتكاملة بعيدة النظر من جهة أخرى

الإرشاد، اللذين تجاهلا النداءات المتكررة من الشباب الإصلاحي بالتنظيم، ما جعله على وشك الانهيار» وشددت الحركة في بيانها على أنه «انعقد العزم من قِبل غالبية شباب الإخوان على إسقاط المرشد وأعضاء مكتب الإرشاد، والدعوة لانتخابات مبكرة لشغل مقاعدهم. وأعلن أحمد يحيى، منسق الحركة، في تصريحات صحافية عن أن تعداد أعضاء هذه الحركة يصل لنحو 500 من أعضاء الإخوان الحاليين والسابقين، لافتًا إلى أنهم سيخرجون إلى ميداني رابعة العدوية والنهضة لجمع توقيعات الإخوان توطئة لسحب الثقة من مكتب الإرشاد وإنهاء الاعتصام.

أمريكا تحسم أمرها، بعد طول تردد وارتباك وانقسام، بدأت الإدارة الأميركية تتفاعل بإيجابية مع القيادة السياسية الجديدة في مصر، والتقى وليم بيرنز نائب وزير

نظام ما بعد الثلاثين من يونيو .. استمرار أم انتحار

الخارجية الأميركي في القاهرة قبل أيام عددًا من المسؤولين المصريين، على رأسهم الرئيس المؤقت المستشار عدلي منصور، والفريق أول عبد الفتاح السيسي القائد العام للقوات المسلحة، والدكتور حازم الببلاوي رئيس الوزراء المكلف.

وخلال مؤتمر صحفي أعقب لقاءه كبار المسؤولين الجدد في القاهرة، حرص ويليام بيرنز على توجيه رسائل بالغة الأهمية والدلالة فيما يخص موقف إدارة بلاده مما جرى في مصر، حيث أكد أن المصريين فقط هم من يقررون مصيرهم ومستقبلهم ويرسمون طريق الديمقراطية الخاص بهم، مؤكدًا التزام واشنطن مساعدة مصر على تحقيق ديمقراطيتها. وتجنب بيرنز الإشارة إلى الرئيس المعزول محمد مرسي، وأدان أعمال العنف ضد قوات الأمن في سيناء التي تصاعدت هجمات المتشددين فيها ضد الدولة عقب عزل مرسي، ويعتقد أنها من تدبير أنصاره، بعد أن ربطت قيادات في جماعة الإخوان التي ينتمي إليها مرسي بين قرار عزله وتصعيد المتشددين ضد الجيش والشرطة في سيناء. وأعرب بيرنز عن تقديره للجيش المصري ودوره في الاستجابة للإرادة الشعبية، لكنه أكد رغبة الإدارة الأميركية في التأكد من انتقال سلمي ديمقراطي عبر خارطة واضحة.

ورغم أن جماعة الإخوان دعت إلى تنظيم مظاهرات ومسيرات حاشدة لشل القاهرة، بالتزامن مع زيارة المسؤول الأميركي، لإظهار مدى الغضب الشعبي مما تعتبره الجماعة ودوائر عالمية وإقليمية أخرى انقلابًا عسكريًّا على رئيس منتخب ديمقراطيًّا، ارتأى خبراء أن زيارة المسؤول الأميركي تضاعف من

عزلة جماعة الإخوان المسلمين، التي تواجه أعنف اختبار لصلابتها منذ تأسيسها قبل ما يربو على ثمانين عامًا،خصوصًا بعد أن أكد أحمد عارف، المتحدث الرسمي باسم جماعة الإخوان، إن قيادات الجماعة لم تتلقَّ أي اتصال من بيرنز أو السفيرة الأميركية أو السفارة الأمريكية بالقاهرة.

التعثر الحكومي: «عبر مختلف النظم السياسية في عالم اليوم، هناك نقص خطير في المعروض من الكوادر والقادة السياسيين»، بهذه الكلمات وصَف الكاتب والمحلل السياسي الأمريكي توماس فريدمان أزمة النخب السياسية في عالمنا. ومن بين مثالب شتى تمخضت عنها تداعيات الموجة الثورية الأولى في يناير 2011،ثم الموجة الثانية في الثلاثين من يونيو الماضي، برز جليًّا ما اصطلح على تسميته علميًّا بـ«انكماش النخبة السياسية»، بمعنى عدم توفر الكوادر والقيادات السياسية القادرة على، والراغبة في، تجشم معاناة المسؤولية والاضطلاع بمهام صعاب وجسام لإعادة بناء البلاد سياسيًّا واقتصاديًّا وأمنيًّا خلال المرحلة الانتقالية. الأمر الذي يضيق من دائرة الاختيار المتاحة أمام رئيس الدولة أو رئيس الوزراء عند تشكيل أية حكومة.

وقد تجلت ملامح تلك الأزمة في حيرة المجلس العسكري ثم الرئيس مرسي ورئيس حكومته هشام قنديل، وكذا الرئيس المؤقت الحالي ورئيس الحكومة حازم الببلاوي عند اختيار طاقم الحكومة الجديدة، على خلفية الموازنة بين اعتبارات الكفاءة والمواءمة السياسية، بحيث تتوفر في رئيس الحكومة شروط من قبيل : ألا يكون حزبيًّا ليس فقط بسبب حالة الاستقطاب السياسي الحاد، وإنما لافتقاد الأحزاب الأخرى للحضور والثقل السياسيين اللذين يخولانها نيل ثقة البرلمان. وأن يكون من جيل الشباب ومحسوبًا على الثورة، وأن يتمتع بالكفاءة الشخصية والقدرة الإدارية والشخصية القيادية. وهو ما أفضى في نهاية المطاف إلى ضيق وتقلص الخيارات أمام رئيس الدولة ورئيس الحكومة عند اختيار الفريق الحكومي.

والأسباب التي يمكن أن تفسر ذلك الانكماش في النخبة السياسية المصرية عديدة، لعل أهمها:

قانون العزل السياسي، الذي بمقتضاه تم إبعاد رموز النظام السابق عن المشاركة في العملية السياسية بعد الثورة لمدة عشر سنوات حمايةً لها وتلافيًا لإعادة إنتاج النظام القديم، إذ أسفر تطبيق نص المادة ٢٣٢ من الدستور الجديد المعنية بهذا المقصد عن إبعاد عدد لا بأس به من الكوادر السياسية عن المشهد السياسي وحال دون مشاركتهم في أية حكومة.

وإلى جانب تجفيف نظام مبارك لمنابع التجنيد السياسي طيلة عقود، حيث عمد هو وحزبه إلى إقصاء القوى السياسية كافة والانفراد بالسلطة على نحو قوض فرص إعداد صف ثان من القيادات، أطلت برأسها هشاشة الأحزاب السياسية والقوى المدنية وافتقارها إلى الكوادر المدربة الجاهزة والراغبة في تحمل المسؤولية، إضافة إلى ارتضائها طيلة

عدم توفر الكوادر والقيادات السياسية القادرة على، والراغبة في، تجشم معاناة المسؤولية والاضطلاع بمهام صعاب وجسام لإعادة بناء البلاد سياسيًا واقتصاديًا وأمنيًا خلال المرحلة الانتقالية.

عقود لعب دور المعارضة الشكلية والمستأنسة فقط من دون جاهزية لتداول السلطة وتجشم مغامرة الحكم، فضلًا عن ضياع هيبة الوزراء مع تعاظم المسؤوليات وتفاقم الأزمات وازدياد حدة النقد للمسؤولين مع ارتفاع سقف حرية التعبير وكذا توقعات الجماهير من حكومات زمن الثورة .

وكان من شأن هذا الانكماش في النخبة أن أفضى إلى ارتفاع معدل التغيير في الحكومة والوزراء، حيث تم توزير ما يربو على 132 سياسيًا وأكاديميًا منذ حكومة أحمد شفيق التي جاءت مع بدايات الثورة، وحتى حكومة هشام قنديل، في فترة لا تتجاوز 28 شهرًا، تساوت خلالها وزارتا الداخلية والمالية في استهلاك أكبر عدد من الوزراء بواقع خمسة لكل منها. ويعد التعديل الأخير في حكومة قنديل هو الثاني في عهد الرئيس مرسي خلال أقل من عام،حيث سبقه تعديل في شهر يناير الماضي بعد أشهر من تشكيل تلك الحكومة يوم 24 يوليو الماضي عقب مرور قرابة ثلاثة أسابيع على توليه مهام منصبه، وكلها مؤشرات على عدم الاستقرار السياسي والافتقاد للكوادر والكفاءات السياسية والإدارية.

ورغم اقتصار مهامها على تسيير الأعمال والسعي لتلبية الاحتياجات اليومية الملحة للمواطنين وإصلاح البنية الأساسية دونما استغراق في أية برامج أو مشاريع استراتيجية، يتسم تشكيل الحكومات في المراحل الانتقالية للثورات التي تسبقها عقود من القمع والتجريف السياسي للمجتمعات بسمات فريدة كما تحكمه ظروف بالغة الخصوصية، حيث تسود أجواء الانقسام والاستقطاب وعدم الثقة،بالتزامن مع صعود المجتمع أمام الدولة وتعاظم دور الجماهير في مواجهة الأنظمة.

وقد ساقت كوادر سياسية عديدة أسبابًا متنوعة للاعتذار عن قبول الوزارة، كان من أهمها: غياب الانسجام والتجانس بين أفراد الطاقم الوزاري. فلما كانت أية حكومة هي بمثابة منظومة متناغمة ومتكاملة، يغدو التجانس والتفاهم بين أعضائها شرطًا ضروريًا لنجاحها. في غضون ذلك، أكدت كفاءات معارضة تلقت عروضًا بوزارات أنها امتنعت عن قبولها حفاظًا على تاريخها، لأنها ارتأت في التعديل الوزاري محض ترقيع سياسي لا يمكن أن يشكل حلًا للأزمة الراهنة، علاوة على قصر عمر الوزارة، التي لن تستمر سوى أشهر معدودات حتى إتمام الانتخابات البرلمانية القادمة.

أخيرًا، يمكن القول إن مصر،لا زالت ترسف في أغلال المرحلة الانتقالية،بكل ما تنطوي عليه من تحديات متشعبة ومعقدة،

وستبقى عملية بناء نظام سياسي جديد أكثر صعوبة وتعقيدًا، ذلك أن جماعة الإخوان إذا ما تمكنت من استيعاب الصدمة ولعب دور المعارضة القوية، الذي تجيده وتتقنه منذ عقود، فسيولد ذلك الأمر حاجة ماسة إلى إيجاد قوة حكم ناجعة تحقق التوازن المطلوب للنظام السياسي مع النفوذ الطاغي المتوقع لجماعة الإخوان في المعارضة.